

خبير: الاتحاد الأوروبي يفض الطرف عن تجارة الأسلحة بين أعضائه وتل أبيب

الأحد 7 يوليو 2024 10:00 م

يفتقر الاتحاد الأوروبي إلى بند يحظر تجارة الأسلحة مع إسرائيل، التي تحاكمها محكمة العدل الدولية بتهمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، حسبما أفادت وكالة الأناضول. ويسمح للدول الأعضاء بمواصلة الصادرات إلى إسرائيل والواردات منها. وفي الجزء الثاني من سلسلة "الدعم الغربي للسلاح الإسرائيلي"، أجرت الأناضول مقابلة مع الصحفي والكاتب الإيرلندي ديفيد كرونين، الخبير في الموضوع، في بروكسل. وفي إشارة إلى الإجراءات المؤقتة التي اتخذتها محكمة العدل الدولية، قال كرونين: "بالطبع، كان ينبغي القيام بذلك في وقت مبكر، لكن ذلك أرسل إشارة واضحة للغاية مفادها أن الدول في جميع أنحاء العالم ملزمة بعدم مساعدة إسرائيل في أعمال الإبادة الجماعية التي ترتكبها ضد الفلسطينيين". وأشار كرونين إلى أن قرار محكمة العدل الدولية قد يؤدي إلى قضايا إضافية تتحدى التعاون في مجال الأسلحة بين أوروبا وإسرائيل، مما يثير القلق في بعض الدول. واعتقد كرونين "أنه من المهم التأكيد على أن التعاون في مجال الأسلحة - ربما تم تقليصه لكنه لا يزال مستمرًا بين أوروبا وإسرائيل - لم يتخذ الاتحاد الأوروبي أي قرار يفرض حظر على تجارة الأسلحة مع إسرائيل للأسف". وقال إنه عندما هاجمت إسرائيل غزة في عام 2014، في نفس العام، فرض الاتحاد الأوروبي حظرًا على الأسلحة على روسيا بسبب ضم شبه جزيرة القرم، لكنه لم يطبق الشيء نفسه على إسرائيل. "لذلك، من الواضح أن هناك معايير مزدوجة واضحة للغاية". ربما لا يكون هذا المصطلح كافيًا لوصف ما يحدث. وشدد على أن التعاون في مجال الأسلحة مع إسرائيل يجعل الاتحاد الأوروبي متواطئًا في الإبادة الجماعية الحالية في غزة. ألمانيا وبريطانيا

ولفت كرونين إلى أن دول الاتحاد الأوروبي لا تنقل الأسلحة إلى إسرائيل فحسب، بل تستوردها أيضًا. وقال: "قام المسؤولون الألمان بزيارة إلى مقر شركة صناعات الفضاء الإسرائيلية في مايو، حيث كان هناك نقاش حول احتمال شراء ألمانيا لصاروخ Arrow 3"، في إشارة إلى الصاروخ المضاد للصواريخ الباليستية الذي تفوق سرعته الصوت والذي يتم تمويله وتطويره وإنتاجه بشكل مشترك بين إسرائيل والولايات المتحدة. وشدد كرونين على أن شركة الأسلحة الإسرائيلية المملوكة للدولة "صنعت العديد من الأسلحة المستخدمة حاليًا، والطائرات المسيّرة وغيرها من الأسلحة التي تستخدم حاليًا لقتل الناس في غزة". وصرح كرونين على أن تجارة الأسلحة تتم بشكل ثنائي، وقال إن برلين نقلت العديد من الأسلحة إلى إسرائيل في العقد الماضي، لكن ألمانيا تعد أيضًا عميلًا مهمًا لصناعة الأسلحة الإسرائيلية، "لذلك نحن بحاجة حقًا إلى التحدث عن حظر الأسلحة في الاتجاهين". كما أشار كرونين إلى أن المملكة المتحدة تواصل تجارة الأسلحة مع إسرائيل، "إلبيت سيستمز، أكبر شركة أسلحة إسرائيلية مملوكة للقطاع الخاص، لديها ما يقرب من 10 مصانع ومكاتب مختلفة في بريطانيا. ويتم تصنيع محركات الطائرات المسيّرة الإسرائيلية بالقرب من برمنجهام في إنجلترا".

فرنسا

وقال كرونين، إن فرنسا أعطت مؤشرات على وقف مبيعات الأسلحة لإسرائيل بسبب الإبادة الجماعية المستمرة في غزة. ومع ذلك، فإن هذا "يحتاج إلى مزيد من التحقيق بالطبع". وفي إشارة إلى أنه تم منع الشركات الإسرائيلية من المشاركة في معرض يوروساتوري للأسلحة في باريس الشهر الماضي، ولكن تم إلغاء هذا القرار بعد شكوى من غرفة التجارة الفرنسية الإسرائيلية، قال كرونين إن الشركات الإسرائيلية الكبرى لم تكن قادرة على المشاركة بالطريقة التي خططت لها في المعرض. وقال إنه على الرغم من كونها مملوكة بالكامل لإسرائيل، فإن شركة الأسلحة "OIP Sensor Systems" التابعة لشركة إلبيت في بلجيكا مسجلة كشركة بلجيكية للمشاركة في معرض يوروساتوري. وأشار الخبير الأيرلندي إلى أن شركات الأسلحة الهولندية والإسبانية والبولندية شاركت أيضًا في معرض يوروساتوري، حيث عرضت أنظمة أسلحة مكونة من مكونات إسرائيلية الصنع. وأردف: "التعاون مستمر منذ فترة طويلة وأصبح متطورًا للغاية، لذلك نحن بحاجة حقًا إلى فرض حظر كامل على جميع أشكال التجارة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي".

<https://www.middleeastmonitor.com/20240706-eu-turning-blind-eye-to-members-arms-trade-with-tel-aviv-expert>